

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في السودان (1991 - 2019م)

جامعة بخت الرضا

د. دفع الله إسماعيل عبد القادر مصطفى

جامعة بخت الرضا

د. رندة إسماعيل عبد القادر مصطفى

المستخلص:

هدفت الورقة إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في السودان في السودان (1991- 2019م). تتمثل أهمية ومشكلة الدراسة في إثراء الجانب البحثي في مجال الاقتصاد السوداني حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. وضعت فرضيات: هي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج الكمي القياسي مستعينة بواحد من برامج التحليل الجاهزة SPSS باستخدام طريقة المربعات الصغرى ثنائية المراحل للمعادلات الآتية. ونتائج التحليل هي قبول الفرضيات خلصت إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان ذو علاقة معنوية وموجبة بالنمو الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل مما يقلل البطالة ويزيد الصادرات وبالتالي يساهم في النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي.

Abstract:

The paper aimed to study the impact of foreign direct investment on economic growth in Sudan in Sudan (1991- 2019). The importance and problem of the study is to enrich the research aspect in the field of the Sudanese economy on the impact of foreign direct investment on economic growth. Hypotheses were developed: It is the existence of a statistically significant relationship between economic growth and foreign direct investment flows. The study used the descriptive and deductive approach, the historical approach and the standard quantitative approach, using one of the ready-made SPSS analysis programs using the two-stage least

squares method for instantaneous equations. The results of the analysis are the acceptance of the hypotheses. It concluded that foreign direct investment in Sudan has a positive and significant relationship with economic growth. The study reached several results, including: Foreign direct investment contributes to providing job opportunities, which reduces unemployment and increases exports, and thus contributes to economic growth.

Keywords: Impact of investment on economic growth.

المقدمة:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة خلال عقد الثمانينات حيث أسهمت عدداً من العوامل في زيادة حجم التدفقات المالية العالمية من الاستثمارات المباشرة مع تبني الكثير من الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالخصخصة و تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال العالمية. كما أسهم بشكل رئيسي التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسهيل حركة رؤوس الأموال إلى جانب خفض تكلفتها ما بين الدول. ويشكل الاستثمار الأجنبي تمويلاً حقيقياً وليس مثل القروض أو السندات التي تستخدم لسد العجز المالي سواءً للمؤسسات أو للحكومات و يتم سدادها في أوقات لاحقة، وإنما هو يعطي المستثمر الأجنبي حق التملك وإدارة المشروع الاستثماري. وبالتالي فهو يؤدي دوراً مهماً في إنشاء مشاريع جديدة أو توسعة مشاريع إنتاج محلية قائمة إلى جانب تشجيع وتطوير الصناعات في الدول المضيفة ورفع مستوى كفاءة العمالة المحلية. وعليه فقد شكّلت هذه الإسهامات على الجوانب الاقتصادية في زيادة إجمالي رأس المال الثابت المحلي ومن ثم زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب تحسين الموازين التجارية وموازين المدفوعات للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي. ونظراً لأهمية هذه الظاهرة، عملت العديد من الدول النامية خلال العقود الماضية على تحسين مناخها الاستثماري بهدف جذب هذه الاستثمارات. وقد تمكنت هذه الدول من الاستفادة من إمكانات الشركات الأجنبية التي ليس لها القدرة التمويلية فقط بل تمتلك كذلك القدرات الإنتاجية والتسويقية والتكنولوجية الحديثة في رفع معدلات نموها الاقتصادي. وفي حين ساهمت هذه الاستثمارات في تعويض النقص في المدخرات المحلية من ناحية، فهي في الجانب الآخر ساهمت في توفير فرص العمل للمواطنين، وخاصة في تنمية قدرات رأس المال البشري. غير أن الدول لن تستطيع تحقيق ذلك إلا من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم. ولذا فإن بيئة الأعمال الجاذبة تلعب دوراً مهماً في قرارات المستثمرين، وفي حركة رأس المال بصفة عامة، وتتداخل بين محدداتها العديد من الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية. وقد أثبتت الدراسات أن المستثمر الأجنبي يفضل الدول التي تتمتع ببيئة استثمارية ملائمة، من حيث تميزها بالاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني والأمني، حيث تمثل هذه العوامل أهم المحددات الجاذبة للاستثمارات المباشرة والمحافظة عليها، مما تقدم

نجد أن السودان يرحب ويشجع الاستثمار الأجنبي المباشر بحجة قلة رأس المال الكافي للتنمية وكذلك ضعف الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، بالإضافة إلى أن هنالك نسبة كبيرة من البطالة في السودان. لذلك طرق البحث موضوع أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1991- 2019م) وذلك لأهمية الموضوع في الوقت الراهن التي تعاني منه البلاد اقتصاديا. واستعرض مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة.

تتلخص مشكلة الدراسة في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في نمو اقتصاديات الدول فهو محرك التوظيف والتقدم التكنولوجي وتحسين الإنتاجية والنمو الاقتصادي، والاقتصاد السوداني ليس باستثناء، بل تبرز لديه الحاجة مضاعفة لما يعانيه من قلة النقد الأجنبي لذا يعول عليه كأحد الحلول المهمة. ومع هذا الدور المحوري للاستثمار الأجنبي المباشر، لم يكن السودان وعلى طول تاريخه من المتلقين الرئيسيين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فهو في حاجة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي السوداني.

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة مقارنة بمصادر النقد الأجنبي الرسمية الأخرى مثل القروض والمساعدات، حيث هنالك انخفاض كبير في حجم المساعدات الدولية والقروض التي كانت المصدر الأساسي للتمويل خلال الفترة الماضية منذ الحرب العالمية. كما تمثل هذه الدراسة إثراء للجانب البحثي في الاقتصاد السوداني في مصدر هام للتمويل وجذب النقد الأجنبي وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأمل في تقديم نتائج مرضية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان مرفقة بتوصيات مناسبة تفيد متخذي القرار الاقتصادي في السودان. استخدمت الورقة المنهج الوصفي والاستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج الكمي القياسي عن طريق تحليل آثار محدثات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان مستعينا بواحد من برامج التحليل (SPSS).

فرضية الدراسة أن هنالك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي في السودان.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: بيتر ناونكامب (2002م) محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (هل العولمة غيرت قواعد اللعبة) ورقة عمل - معهد كيل لاقتصاديات العالم - ألمانيا.

تعرضت الدراسة للفواصل الكبير بين التفكير الحالي للعولمة وتغيرات المنافسة الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وقلة الدلائل التطبيقية للتحويلات المهمة في محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وهدفت الورقة لسد الفجوة بين هذا الفاصل مستخدما بيانات المسح الصناعي الأوربي معلقا على ذلك بيانات الاستثمار الأجنبي من 28 دولة نامية منذ عقد الثمانينات مستخدما المنهج الوصفي التحليلي، وكانت النتائج والتوصيات كالآتي: محدثات السوق التقليدية لازالت هي المسيطرة على حركة وتوزيع الاستثمارات الأجنبية مما يعنى أن المستثمرون الأجانب منحازون إلى الدول الاقتصاديات الكبيرة. ومحدثات الاستثمار الأجنبي غير التقليدية مثل عوامل

التكلفة والعوامل المكملية للإنتاج والانفتاح التجاري ليست ذات أهمية في ظل العولمة. وأوصت الدراسة بأن على صانعي السياسات العمل على تفعيل دور العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وقد أشارت إلى أن توفر المهارات للقوة العاملة للدول المضيفة من المحددات الجاذبة للمستثمر الأجنبي، وعلى الدول النامية توجيه مزيد من الاهتمام برأس المال البشري ببذل مجهود كبير في التعليم والتدريب ليس لتشجيع النمو الاقتصادي بل لجذب مزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية.

الدراسة الثانية:

دحماني نور الهدى ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (2000-2017).

مواكبة للتغيرات الاقتصادية التي طرأت على العالم وخاصة في إطار الانفتاح المالي، ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يلعب دور استراتيجي ومهم في تفعيل النمو الاقتصادي، من خلال رفع معدلات نمو الناتج المحلي وخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا الحديثة ومن ثم تحفيز نشاط التصدير ودعم القدرات التنافسية. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتبيان دوره في تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) باستخدام منهجية غرانجر للسببية لتحديد اتجاه العلاقة على المدى القصير والطويل. خلصت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضئيلة ومتواضعة وأغلبيتها في القطاع النفطي، وتم التوصل أيضا إلى عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة، لذا يجب العمل على توفير بيئة استثمارية ملائمة من حوافز اقتصادية وحماية قانونية، ووفقا للنظرية الاقتصادية ما يتم من آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري هو أيضا ما يتم في الاقتصاد السوداني.

الدراسة الثالثة:

دفع الله اسماعيل عبد القادر مصطفى (2019) دراسة محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1991-2018م).

هدف البحث إلى دراسة محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1991-2018م). تتمثل أهمية البحث في إثراء الجانب البحثي في مجال الاقتصاد السوداني خاصة حول مصدر هام للتمويل وجذب النقد الأجنبي وهو الاستثمار الأجنبي المباشر. مشكلة البحث تتمحور حول قضية نقص موارد السودان من النقد الأجنبي والتطلع لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديد محدداته. وضعت أربعة فرضيات، هي وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والانفتاح الاقتصادي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسالبة مع كل من التضخم وسعر الصرف. استخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي تحديدا الأسلوب القياسي، مستعينا بواحد من برامج التحليل الجاهزة SPSS. توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: قبول الفرضيات خلصت إلى أن الاستثمار الأجنبي

المباشر في السودان ذو علاقة معنوية موجبة بالنمو الاقتصادي، والتضخم وسعر الصرف بعلاقة معنوية سالبة، ورفضت الفرضية الرابعة الخاصة بالانفتاح الاقتصادي. ومن أهم توصيات الدراسة ينبغي على الدولة العمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتفعيل دور الانفتاح الاقتصادي الخارجي ووضع برنامج إصلاحي هيكلي واقتصادي يستهدف إزالة التشوهات في الاقتصاد وضبط سعر الصرف والتضخم.

الدراسة الرابعة:

الحلواني، محمد خليل سعيد ربيع (2010) الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان عوامل الجذب ومعوقات النمو 2000م-2010م.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة عوامل الجذب للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ومعوقات النمو، في الفترة من عام 2000م إلى عام 2010م حيث تناول البحث مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وآثاره على الإنتاج، والعمالة، ونقل التقنية، وعلى طبيعة السوق. وتتناول الأثر على المجتمع وتنميته والآثار السلبية للاستثمار. كما تناولت الدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، مع التركيز على العوامل الإدارية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان متعدد ومتنوع، وذلك لأسباب عديدة أهمها المساحة الشاسعة، والموقع، وتنوع المجالات الزراعية والصناعية والخدمية. وأن للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان أثرا إيجابية ملحوظة على الإنتاج، وعلى العمالة المحلية، ومن ناحية نقل التقنية والخبرات الإدارية، وكذلك على طبيعة السوق حيث إنه يقلل الاحتكار ويزيد من التنافسية، كما أن له أثرا إيجابيا على تنمية المجتمع، وتُعد الآثار السلبية قليلة وغير مؤثرة. وأن العوامل الإدارية الحالية تلعب دورا معوقا للاستثمار، في حين أن نتائج مجال تشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر جاءت محايدة، ويحتاج إلى جهود ليصبح جاذبا للاستثمار، ومن ناحية سياسات الدولة فإن الاستقرار السياسي له أثر كبير كعامل جذب، إلا أن السياسات الاقتصادية وأنظمة العمل والعمال، والضرائب والجمارك، تلعب دورا معوقا للاستثمار الأجنبي المباشر، أما عوامل السوق، والموارد والكفاءة فتعد جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وجاءت أهم التوصيات في الحث على عمل لجان تنسيق للقيام بالتنسيق بين الإدارات المختلفة، كما دعت إلى الاهتمام بوزارة الاستثمار ودعمها بالكوادر المؤهلة، والاهتمام بالبنية التحتية، والناحية الأمنية، وكذلك بالسياسات المالية والنقدية. كما دعت إلى الاهتمام وتطوير قوانين العمل والعمال، والجمارك والضرائب، والنظام القضائي، وكذلك قانون الأراضي.

الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر:

تعريف ومفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعريف الاستثمار لغويا تستخدم كلمة الاستثمار، وهي مصدر استثمر⁽¹⁾، أي وظف ماله لزيادة دخله، أما من الناحية الاقتصادية عرف الاستثمار ((Investment هو عبارة عن رأس المال المُستخدم في إنتاج أو توفير الخدمات أو السلع، وقد يكون استثماراً ثابتاً كالأسهم المُمتازة والسندات،

أو استثماراً مُتغيّراً مثل ملكيّة الممتلكات⁽²⁾، ويُعرّف الاستثمار بأنه الأصول التي يشتريها الأفراد والمنشآت من أجل الحصول على دخلٍ في الوقت الحالي أو المستقبلي⁽³⁾. من التعريفات الأخرى للاستثمار هو مبلغ مالي يُستثمر بشيءٍ ما، وخصوصاً في الأعمال التجارية التي تشمل شراء الآلات والأسهم الجديدة⁽⁴⁾. ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad) في تقريره السنوي حول الاستثمار في العالم، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (Home country) (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر⁽⁵⁾. أما بالنسبة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، لقد حدد جون دينج (J.Dunning)، في نظريته الانتقائية في الإنتاج الدولي أربعة أنماط أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر تشكل الدافع الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب لاتخاذ قرار بالخروج من الدولة الأم والاستثمار في الدول المضيفة (الخارجية) وقد تمثلت هذه الأنماط الأربعة من الاستثمار الأجنبي في الآتي⁽⁶⁾:

- استثمار أجنبي يبحث عن الأسواق (Market-seeking Foreign Direct Investment).
- استثمار أجنبي يبحث عن الكفاءة (Efficiency-seeking Foreign Direct Investment).
- استثمار أجنبي يبحث عن أصول استراتيجية (Strategic Asset-seeking Foreign Direct Investment).

نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment Theories):

قدمت العديد من النظريات في الفكر الاقتصادي لشرح أسباب ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر. بعض من تلك النظريات بنى افتراضاته على مفاهيم مالية وربحية أرجعت هذا النوع من الاستثمار لرغبة الشركة أو المستثمر الأجنبي في تعظيم العائد من الأموال المستثمرة خارج الدولة الأم أو لتخفيض وتوزيع المخاطر وذلك من خلال توزيع الاستثمارات. والبعض الآخر من نظريات الاستثمار يفسر قيام الشركة بالاستثمار الأجنبي المباشر على إنه مرحلة من مراحل تطور الشركة نفسها أو تطور منتج السلعة. أما نظرية الميزة الاحتكارية (Monopoly Advantage) ونظرية تدويل الإنتاج (Internationalization of Production) ونظرية سوق رأس المال غير الكامل (Capital Market Imperfection) فقد ركزت جميعها على مسألة عدم كمال السوق بالدولة المضيفة (Host Country Imperfect Market) كمحدد أو دافع لحدوث الاستثمار الأجنبي، وقد سمي هذا المنهج بمنهج عدم كمال السوق (Market Imperfection Approach). بعض تلك النظريات ترى الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة التي من خلالها تحاول أن تتوسع في استغلال الميزات الاحتكارية التي تمتلكها والبعض الآخر يرجع ظاهرة الاستثمار الأجنبي إلى عدم كفاءة واكتمال الأسواق الخارجية وبالتالي تقوم الشركة متعددة الجنسيات بالاستثمارات الخارجية بغرض خلق سوق داخلية لمواردها وقدراتها التكنولوجية. ولكن يمكن اعتبار النظرية الانتقائية (The Eclectic Theory) لجون دينج النظرية الأكثر قبولاً وقدرة في الإجابة على السؤال «لماذا تتجه الشركات متعددة الاطراف والمستثمرين والأجانب للاستثمار الأجنبي المباشر».

مفهوم النمو الاقتصادي:

يُقصد بالنمو الاقتصادي (بالإنجليزية: Economic growth) ارتفاع تدفق الإنتاجية الاقتصادية في دولة معينة؛ من خلال ارتفاع إنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة مع استبعاد آثار التضخم الاقتصادي، ويعمل النمو الاقتصادي على زيادة أرباح الشركات من خلال ارتفاع قيمة أسهمهم المالية؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة استثماراتهم، وزيادة طلبهم على الأيدي العاملة، مما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل دخل الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم؛ مما يؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات؛ وبالتالي فإن زيادة الانفاق من قبل الأفراد يقود النمو الاقتصادي لمستويات أعلى⁽⁷⁾.

يُعد النمو الاقتصادي -إذا أخذ كنموذج- دالة للقوى العاملة، ورأس المال المادي، ورأس المال البشري، والتكنولوجيا؛ وبعبارة أبسط فإن التوليفة المكونة من رأس المال، والمواد الخام، والزيادة في أعداد وجودة القوى العاملة، بالإضافة إلى الأدوات المتوفرة لديهم لاستخدامها والعمل بها، كلها ستؤدي إلى زيادة الإنتاج الاقتصادي⁽⁸⁾، كما يهدف النمو الاقتصادي إلى زيادة الاستثمار في رأس المال، وتطوير الإنتاج، والعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، من خلال تعزيز عمليات الإنتاج، وطرح أفكار هادفة من شأنها تغذية النمو ورفع مستوى الدخل⁽⁹⁾. ويعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهومًا كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: «الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد»، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي.

وَفَقًا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي⁽¹⁰⁾. ويعتبر النمو الاقتصادي شرطًا ضروريًا، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 - النمو الاقتصادي بأنه: «ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة

بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها“.

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.
- دور التقنية المركزية في النمو طويل الأجل.
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيدولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسسي في عملية النمو.

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائداً في الأدبيات الكلاسيكية⁽¹¹⁾.

أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: «التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي⁽¹²⁾».

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج⁽¹³⁾.

مصادر النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على أربعة مصادر رئيسية، وهي كالآتي⁽¹⁴⁾: الموارد الطبيعية: ترتبط الزيادة في النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة ضمن أي دولة؛ حيث إن المزيد من الأراضي والمواد الخام يؤدي إلى زيادة النمو الطبيعي المحتمل حدوثه، ويعد النفط والمعادن والأراضي الزراعية من الأمثلة على الموارد الطبيعية الواجب توافرها من أجل الوصول إلى مستويات أعلى في النمو الاقتصادي؛ لكن شريطة استخدامها بكفاءة عالية وبالشكل الأمثل، حيث إن شرط توافر الموارد الطبيعية مرتبط بكفاءة استخدامها. الموارد البشرية: يعد حجم الأيدي العاملة وتوافرها من المصادر الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي والزيادة فيه، ومن الطبيعي أن تتوافر الأيدي العاملة كنتيجة للزيادة السكانية ضمن أي دولة؛ ففي الواقع يمكن لبلد ما زيادة القوى العاملة لديه عن طريق زيادة سكانه، وتجدر الإشارة إلى أن كمية العمالة وحدها غير كافية

لضمان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وإنما نوعية القوى العاملة وما تلقتة من تدريب مهني وتحصيل علمي ومهارات خاصه بالعمل. رأس المال المادي: يرتبط مفهوم رأس المال المادي بالادخار كما يشمل الأصول المختلفة من آلات، ومصانع، ومكاتب، ومحلات تجارية، وسيارات، وغيرها؛ حيث إن تراكم رأس المال من ادخار وأصول يساهم في تمويل المزيد من الاستثمارات والتي من شأنها أن تقود إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي بحسب ما يشير له نموذج النمو هارود-دومار، ويمكن أيضاً أن يساهم تراكم رأس المال المادي من مدخرات في تمويل التعليم والتدريب؛ الأمر الذي يساعد على تكوين رأس المال البشري وتحسين المهارات التقنية التي لها الدور البارز في زيادة القوة العاملة المنتجة، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من قدرة توسيع رأس المال المادي في زيادة الانتاج إلا أنه ليس بالضرورة أن يحسن الانتاجية؛ فالإنتاجية ترتبط مع عامل التكنولوجيا وما لها من أثر كبير في تحسين إنتاجية العامل. العامل المؤسسي: يحتاج النمو الاقتصادي في أي دولة إلى بنية تحتية ذات نوعية جيدة؛ بمعنى آخر يحتاج إلى إطار مؤسسي مالي وقانوني واجتماعي يتناسب مع التطلعات في الوصول إلى معدل نمو اقتصادي عالٍ، ويبين الآتي أهم العوامل المؤسسية المهمة لتحقيق ذلك: القطاع المالي؛ حيث إن النظام المالي المتطور والفعال يعدّ عامل جذبٍ يستقطب ثقة المدخرين للادخار في مختلف المؤسسات المالية، وعليه يمكن إعادة ضخ هذه المدخرات في الاقتصاد مرة أخرى عن طريق النظام المالي؛ كإعطاء القروض والتسهيلات للشركات مما يساهم في نموها وازدهارها وجعلها محركاً مهماً لعملية النمو الاقتصادي. النظام التعليمي، تتطلب عملية النمو الاقتصادي الاستثمار في رأس المال البشري والذي يتم عن طريق التعليم وتنمية المهارات وتوسيع القدرة على جمع المعرفة والمعلومات وتحسين استخدامها، وعليه فإن التعليم والتدريب يوفر للاقتصاد العمالة المنتجة المحتملة. البنية التحتية؛ والتي تشتمل على مختلف المرافق والخدمات الأساسية مثل شبكات الاتصالات، وشبكات النقل، وشبكات الطاقة، وغيرها، من شأنها مجتمعة أن تسرع وتسهل عملية النمو الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية. الاستقرار السياسي؛ والذي يتمثل بالبيئة السياسية المستقرة والتي لها دور كبير في استقطاب رواد الأعمال لجلب استثماراتهم.

طرق تحفيز النمو الاقتصادي يحدث النمو الاقتصادي نتيجة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، حيث يخفّز ذلك زيادة معدل الإنتاج والتصنيع، من خلال استهلاك الكثير من الموارد والمواد الخام، ويمكن توفير الكميات المطلوبة من المنتجات عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بهدف زيادة السلع بأقل كلفة، ورفع معدل دخل الأفراد، إضافةً إلى التقليل من هدر الموارد⁽¹⁵⁾. كما ينبغي أن تكون الفئة المستهلكة قادرة على شراء السلع بأقل الأسعار، بعيداً عن الاحتكار، حيث يساهم وجود هذه الأسواق في تطوير البيئة التنافسية للشركات، مما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، لذا يجب على الدولة أن تُشرف بدورها على العملية التنافسية، عن طريق هيئة مستقلة، من شأنها تحقيق مستوى تنافسي عادل لا محدود، بهدف الوصول لمصالح خاصة توفر عبرها فرصاً تنافسية، للابتكار في إدارة الأعمال، ورفع كفاءة الشركات، وزيادة

إنتاجها، للسعي نحو رفع النمو الاقتصادي فيها⁽¹⁶⁾. تؤثر القطاعات الزراعية الكبيرة على النمو الاقتصادي للدول محدودة الدخل، فرفع الإنتاج الزراعي يساعد على تحسين النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتأمين الغذاء، حيث تحتاج العملية الزراعية إلى المزيد من الأيدي العاملة، إضافةً للتقدم التكنولوجي الذي يلعب دوراً فاعلاً في تطوير الأسواق الزراعية والمحاصيل، والأدوات الزراعية كالبدور والأسمدة، لمضاعفة العائد من هذا القطاع، حتى يعود بالفائدة على عملية النمو الاقتصادي للدولة. قياس النمو الاقتصادي يوجد عدة طرق لحساب النمو الاقتصادي، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي، ويمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الكلية لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد المحلي، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهو الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديله واستبعاد آثار التضخم منه، ومن الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي ما يأتي⁽¹⁷⁾ معدل النمو السنوي الفصلي: تُفسر هذه الطريقة التقلب في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة ربع سنوية، ومقارنتها وجمعها، ثم تسجيلها في نهاية العام، ويشار إلى أن وسائل الإعلام تستخدم هذه الطريقة لإظهار التغيرات والتطورات الاقتصادية، كما يعدُّ إظهار التغيرات الناتجة عن العوامل الاقتصادية خلال الربع السنوي إحدى سلبات هذه الطريقة، حيث يؤثر ذلك على المعدل السنوي الكامل. معدل النمو الربع سنوي: تقارن هذه الطريقة مستوى الناتج المحلي الإجمالي في كل ربع بنتائج الربع نفسه في العام السابق، وتستخدم الشركات هذه الطريقة لمعرفة أرباحها السنوية، والحد من التقلبات الموسمية. معدل النمو المتوسط السنوي: تعدُّ هذه الطريقة أقل تقلباً من الطرق الأخرى؛ فهي تلغي التغيرات الناتجة عن العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، إضافةً إلى مقارنة التطورات والتغيرات خلال العام السابق بشكل كامل.

نظريات النمو الاقتصادي:

تعدُّ مصطلحات النمو الاقتصادي من المواضيع العامة، وفيما يأتي بيان لمفهوم النمو الاقتصادي من وجهة نظر التوجهات والنظريات الاقتصادية⁽¹⁸⁾: المذهب التجاري: ظهر هذا المذهب في القرن الخامس عشر ميلادي، ويعتبر متبوعه أن الثروة من أهم مصادر النمو الاقتصادي، وهي أساس مهم في النشاط التجاري، كما فضلوا استخدام العملات المعدنية من الذهب والفضة، وقاموا بتقييد تصدير هذه المعادن، واعتبروها قوة اقتصادية تساهم في تدفق الأموال، ويرى بعض متبعي هذا المذهب أن الدور الأهم للعملات الذهبية والفضية يكمن في تسهيل الحصول على الائتمان بأقل سعر فائدة. النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي: يعدُّ الكاتب آدم سميث مؤسس هذه النظرية، ويؤكد على أن الثروة غير محصورة بالذهب، وإنما تُبنى الثروة على التجارة، حيث شبه هذه العملية بمبدأ المفاضلة بأشياء ثمينة، ويعتبر مؤسسو هذه النظرية أمثال ديفيد ريكاردو، وتوماس مالتوس، وكارل ماركس، وغيرهم أن الأسواق تعيد تنظيم نفسها من جديد، من خلال يد خفية تساهم في تحريك عجلة الأسواق بهدف تحقيق التوازن الطبيعي لها. نظرية النمو المبتكرة لشومبيتر: يُعتبر جوزيف الويسشومبيتر مساهماً فاعلاً في نظرية النمو الاقتصادي، حيث أورد كلمة

الابتكار في كتابه «نظرية التنمية الاقتصادية» عام 1911م، ويرى شومبيتر أهمية رجال الأعمال في دعم النُّمو الاقتصادي، كما يعتبرهم المحرك الرئيسي فيه، فالابتكار والإبداع في المجال الاقتصادي، ودعم وتنظيم المشاريع يُحدثان تقدماً في التنمية الاقتصادية، حيث يعتمد الإنتاج على خلق عناصر جديدة، وتجدر الإشارة إلى أن ماديسون دعم نظرية شومبيتر، وحدد نطاقها بشكلٍ أوسع، بعاملين رئيسيين هما: إدخال سلع جديدة، وابتكار أساليب مختلفة للإنتاج، وتطوير الصناعة. إقامة أسواق جديدة، والبحث عن مصادر جديدة لمواد الخام. نظرية النُّمو الكينزية: تركز هذه النظرية على أهمية التوظيف والعوائد على رأس المال، حيث تُعتبر نظرية كينز الطلب الفعال كواحد من العوامل الرئيسية، ويرى أنَّ زيادة الطلب الفعال لا بد أن تحفز النُّمو الاقتصادي. وتهدف النظرية الكينزية إلى تفسير التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، فقد أثبت كينز أن كلاً من الاستهلاك، والادخار، والاستثمار تنخفض في فترات الركود، بسبب ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض مستوى الدخل، ويرى كينز أن علاج ارتفاع الكساد هو الحث على الاستثمار، من خلال ما يأتي: استخدام السياسة النقدية، وتعني تخفيض أسعار الفائدة، فعند قيام البنك المركزي بتخفيض الفائدة على البنوك التجارية، ستخفُّ البنوك التجارية بناءً على هذا أسعار الفائدة على العملاء. استخدام السياسة المالية؛ أي أن تستثمر الحكومة في مشاريع البنية التحتية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل، وحدوث ارتفاع في الدخل والطلب.

نظريات النُّمو الكلاسيكية الحديثة:

نشأت هذه النظريات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، نتيجة التقاعس عن حل مشكلات التوازن الديناميكي، لتحقيق النُّمو المتوقع، وذلك بسبب سوء استخدام القدرة المتاحة كالتيولوجيا، وتطوير الإنتاج وتنظيمه، كما ارتكز العنصر الأساسي في هذه النظرية على عوامل الإنتاج كـرأس المال، والبيئة، واعتبارها عوامل مستقلة تساهم في إعداد السلع المحلية، إضافةً إلى عدم السماح للدولة بالتدخل في الشأن الاقتصادي، ومنح كبرى الشركات الفرصة لتحقيق مُوها من خلال التنافس في السوق، وتوظيف بعض الموارد المتاحة. نظرية النُّمو الاقتصادي الداخلي: ظهرت هذه النظرية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وتستهدف عوامل النُّمو داخل المنشآت التجارية؛ حيث تُشير إلى أن التنافس غير التام يؤثر في التقلبات المتوقعة للعوائد، كما يعدُّ التقدم العلمي والمهني إحدى هذه العوامل، وتساهم الابتكارات التكنولوجية في الاستثمار في تحسين المستوى التكنولوجي، وزيادة رأس المال المادي والبشري أيضاً، ويُشار إلى أن عجز هذه العوامل عن تحقيق النُّمو على المدى الطويل يعدُّ واحداً من سلبياتها.

أهمية النُّمو الاقتصادي تشير الدراسات التنموية التي أُجريت على بعض الدول النامية إلى أن النُّمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، حيث إن ارتفاع مستوى الدخل بنسبة 10%، يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار 20-30%، وللنمو الاقتصادي أهدافٌ عديدة منها ما يأتي⁽¹⁹⁾: تقليل مستوى الفقر: يرفع النُّمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكلٍ سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت

الدراسات التي أجريت على 14 دولة في التسعينات، أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة 1.7 % عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة 1%. إعادة تشكيل المجتمع: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عالياً قلَّ مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل. خلق فرص عمل: يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية؛ من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يساعد على الحد من الفقر، كما يوازن بين عمليات الهيكلية الاقتصادية والصناعات التحويلية، والتحسين من مستوى الإنتاجية. دفع التقدم البشري: ليس مادياً فقط، إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وانتظار عوائد هذا الإنفاق في المستقبل. تطوير الصحة والتعليم: يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضاً بارتفاع معدل الدخل، من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل. دوافع النمو الاقتصادي يعدُّ توفير الحوافز الاستثمارية المختلفة في المؤسسات في مختلف البلدان واحدة من دوافع النمو الاقتصادي، توضح من خلالها أعلى مستويات لكل من الاستثمار والنمو ، إضافةً إلى دوافع أخرى منها ما يأتي⁽²⁰⁾: الابتكار: (بالإنجليزية: Innovation)، يعدُّ الابتكار والتطور التكنولوجي واحداً من اسباب التقدم، حيث شهد العالم تقدماً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا على مدى 130 عاماً. الظروف الأولية: (بالإنجليزية: Initial conditions) تعتبر مؤشراً مهماً لمعرفة سرعة نمو الاقتصاد في الدولة. الاستثمار: يهدف الاستثمار إلى الوصول للاستقرار الاقتصادي، من خلال بناء المصانع، وشراء الآلات، وتطوير وتحسين كل من التعليم والصحة. استقرار المؤسسات، تسعى المؤسسات بكافة أنواعها للوصول إلى الاستقرار، من خلال تطبيق أسس الاقتصاد الكلي، ففي البلدان التي يتوفر فيها بيئة مؤسسية جيدة، ترتفع معدلات الاستثمار فيها، مما يعني ارتفاع معدل النمو الاقتصادي أيضاً. إيجابيات وسلبيات النمو الاقتصادي إيجابيات النمو الاقتصادي يلعب النمو الاقتصادي دوراً فاعلاً في اقتصاد الدول، كما أن له تأثيراً إيجابياً عليه، وفيما يأتي بعض إيجابيات النمو الاقتصادي: رفع المستوى المعيشي للأفراد، عن طريق زيادة متوسط دخل الأفراد. المساهمة في تحضر المجتمع، ورفع قدرته على حماية البيئة، من خلال تطوير الخدمات العامة، والبنى التحتية للدولة. خفض معدل الوفيات، من خلال توفير الأدوات الطبية اللازمة لعلاج الأفراد. القضاء على الفقر، من خلال تخفيض معدلات البطالة، وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة. توزيع الإيرادات الضريبية والتدفقات المالية؛ لإعادة هيكلة السوق وتأمين البنية التحتية. زيادة العوائد الربحية، من خلال زيادة معدل الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للمنشآت، وخفض معدل الإنفاق الحكومي من خلال تدفق الإيرادات الضريبية. سلبيات النمو الاقتصادي يؤثر النمو الاقتصادي في بعض الأحيان سلباً على اقتصاد الدول، ومن هذه السلبيات ما يأتي الاعتماد على استخدام الموارد الطبيعية المحدودة كالنفط والمعادن. حدوث التلوث البيئي

بأشكال المختلفة. سوء توزيع العوائد والدخل. ارتفاع معدل التصحر؛ نتيجة إقامة المدن الحضرية على حساب الأراضي الزراعية. ارتفاع التعداد السكاني في مراحل النمو الأولى، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر لاحقاً. ظهور نوعين من الدول، دول خاسرة، ودول رابحة، حيث يعمل النمو الاقتصادي المنخفض على خفض الأرباح، والوصول إلى نمو صفري ينتج عنه ما يسمى بالدول الخاسرة، والعكس. حدوث ركود اقتصادي.

الإطار التحليلي للدراسة:

مفهوم النمو ذج الاقتصادي :

يعرف النمو ذج الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات. ويهدف النمو ذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الأساسية بها. ويستخدم النمو ذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي.

تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

تهدف الدراسة إلى قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان وذلك من خلال استخدام نموذج اقتصاد قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية للسودان في إطار سلاسل زمنية (Time series) (data) خلال الفترة (1991-2019م). قامت الدراسة بتصنيف النمو ذج، بمعادلة انحدار خطي متعدد.

نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر:

نموذج لدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1991-2019م. استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) بغرض تقدير نموذج لدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستخدام معادلة تتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات الكلية كمتغيرات مستقلة وهي تمثل المحددات، كما يلي:

منهجية البحث:

تصميم البحث:

أجريت الدراسة المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في السودان باستخدام التحليل الكمي. سيتم تحليل الطريقة الكمية لإعطاء نتائج تجريبية، لذلك يلزم اختبار المتنبئين المفترضة مع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. استخدمت النتائج التجريبية لاقتراح بعض التوصيات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك البلد المضيف، وبالتالي يمكنهم تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو. استخدمت مصادر البيانات الثانوية لتقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي في السودان. تحليل الدراسة بيانات السلاسل الزمنية طوال الفترة 1991 - 2019م للمتغيرات المستقلة التالية بما في ذلك الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) ، ومؤشر سعر الاستهلاك (CPI) ، ومعدل الصرف الاجنبي (EXR). تم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) التي نشرها البنك الدولي وتقارير بنك السودان المركزي. لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر ومتغيرات مؤشر سعر الاستهلاك وسعر الصرف ، قمنا بتقدير نموذج الانحدار الخطي للشكل التالي باستخدام SPSS .

$$GDP = C + \beta_1 FDI + \beta_2 CPI + \beta_3 EXR + e$$

C=القاطع

$$e = \text{المتغير العشوائي} \beta_1 \dots \beta_3 = \text{معلمت النموذج}$$

GDP=الناتج المحلي الاجمالي

(متغير تابع)

FDI=الاستثمار الاجنبي المباشر

CPI=مؤشر أسعار المستهلك

EXR=سعر الصرف الاجنبي

تحليل البيانات وتفسيرها.

الإحصاء الوصفي

النتائج أدناه في الجدول (1) تشير إلى الإحصاء الوصفي للمتغيرات المدروسة خلال 1991-2019. متوسط الناتج المحلي الاجمالي 21.31 والانحراف المعياري 9.36 واقل قيمة له 8.5 وأعلى قيمة 37.9 ، بينما متوسط الاستثمار الاجنبي المباشر 1788.9 والانحراف المعياري 1563.21 واقل قيمة له 275 وأعلى قيمة 7362 والمتوسط الحسابي لمؤشر الاستهلاك 5.64 والانحراف المعياري 9.3 واقل قيمة له 0.15 وأعلى قيمة 45.77 والمتوسط الحسابي لسعر الصرف 223.29 والانحراف المعياري 318.71 وأعلى قيمة له 1344.19.

الجدول رقم (1): الإحصاء الوصفي

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
FDI	29	275.00	7362.00	1788.8779	1563.20794
GDP	29	8.50	37.90	21.3100	9.36902
CPI	29	15.	45.77	5.6416	9.30014
EXR	29	52.	1344.19	223.2963	318.71295

متغيرا التحكم هما مؤشر الاستهلاك وسعر الصرف الأجنبي بمتوسط قيم هما 5.64 و 223.29 على التوالي.

مصفوفة الارتباط

Correlations					
		GDP	FDI	CPI	EXR
Pearson Correlation	GDP	1.000	**203.	**546.	**816.
	FDI	**203.	1.000	160.-	106.-
	CPI	**546.	160.-	1.000	871.
	EXR	**816.	106.-	871.	1.000
(Sig.)1-tailed	GDP		146.	001.	000.
	FDI	146.		204.	092.
	CPI	001.	204.		000.
	EXR	000.	092.	000.	
N	GDP	29	29	29	29
	FDI	29	29	29	29
	CPI	29	29	29	29
	EXR	29	29	29	29

**. (Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

توضح مصفوفة الارتباط الواردة في الجدول رقم (2) أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنتائج المحلي الإجمالي ومؤشر الاستهلاك و سعر الصرف. تحليل الانحدار المتعدد

أجرت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في السودان. يتم عرض نتائج الدراسة في الجداول أدناه.

Table3:ModelSummary

Model Summary ^b										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.917 ^a	.840	.821	3.96417	.840	43.801	3	25	.000	1.198
CPI ,FDI ,EXR ,(a. Predictors: (Constant										
b. Dependent Variable: GDP										

تشمل المتغيرات الثلاثة المستقلة الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومؤشر الاستهلاك ، وسعر الصرف التي تمت دراستها ، وتشير إلى 84% من التباين في النمو الاقتصادي في السودان كما يمثلته R^2 . وهذا يعني أن العوامل الأخرى غير المدرجة في هذه الدراسة تساهم بنسبة 16% من التباين في المتغير التابع.

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	.Sig.
1	Regression	2064.932	3	688.311	43.801	.000 ^b
	Residual	392.867	25	15.715		
	Total	2457.799	28			
a. Dependent Variable: GDP						
CPI ،FDI ،EXR ،(b. Predictors: (Constant						

تظهر النتائج أن قيمة الأهمية أقل من 0.05 ، وبالتالي فإن النموذج مهم إحصائيًا للتنبؤ بكيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الاستهلاك وسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في السودان.

القيمة المحسوبة F أكبر من القيمة الحرجة F مما يدل على أن النموذج العام كان مهمًا.

مناقشة النتائج:

نتائج الدراسة تتماشى مع النتائج التي حصل عليها باحثون آخرون حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وتختلف نسبة النتائج حسب معطيات كل اقتصاد. وجد وانج وبلومستروم (1992) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي⁽²¹⁾ وتعمل كقوة دافعة في عملية النمو الاقتصادي. كشف⁽²²⁾ Elena Podrecca و Carmeci (2001) عن النتائج التي مفادها أن الاستثمار هو أهم محددات النمو الاقتصادي كما حددتها نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة والداخلية. للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي للسودان على المدى الطويل والقصير. يتم تحديد العلاقات طويلة المدى بين النمو والصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر في إطار تكامل مشترك ، حيث وجدوا علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات (ليو وآخرون ، 2002)⁽²³⁾. بالنسبة للاقتصاد الهندي ككل ، فقد وجد أن مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج يتكاملان معًا على المدى الطويل (تشارابورتونونينكامب⁽²⁴⁾، 2008). وبالمثل ، ألفارادو وآخرون⁽²⁵⁾. اكتشف (2017) أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي وهام على المنتج في البلدان ذات الدخل المرتفع، بينما في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى يكون التأثير متفاوتًا وغير مهم.

النتائج العامة:

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، يساهم بشكل كبير في استقطاب وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الاستقرار الاقتصادي ورسم سياسات نقدية ومالية تؤدي الى خلق بيئة مواتية للاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر.

تقديم مزايا للمستثمرين الأجانب تشجعهم على الاستثمار كتقديم الأراضي المجانية لأرض مشروعاتهم وإعفاثهم من الضرائب لعدد من السنوات ، والسماح باستيراد المعدات والتجهيزات دون رسوم جمركية عليها، وتوفير عنصر الأمان لهم فيما يتعلق بضمان استمرار امتلاكهم لمشروعاتهم.

التوصيات:

من أجل توفير مناخ مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي لابد من توفر بعض المقومات الأساسية لإنجاح و تحقيق الاهداف الاقتصادية من وراء جذب الاستثمارات، ومنها الآتي:

ينبغي تبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم مسارات النمو الطويل الاجل من خلال تحسين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وزيادة معدل الناتج الاجمالي الحقيقي فيكون اقتصاد موجه نحو الإنتاج والتصدير بدلا من الاستهلاك والاستيراد ويضع الاقتصاد في مسار التنمية المستدامة.

الاستقرار الاقتصادي ورسم سياسات نقدية ومالية تؤدي الى خلق بيئة مواتية للاستثمار، بتخفيض التضخم. ووضع برنامج إصلاح هيكلي واقتصادي يستهدف إزالة التشوهات في الاقتصاد بالتخفيض والسيطرة على التضخم بانتهاج سياسات تستهدف ذلك.

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى التحقق في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في السودان. استخدمت الدراسة بيانات من عام 1991 إلى عام 2019م باستخدام طريقة المربعات الصغرى ثنائية المراحل للمعادلات الآتية وقد تم تقدير النتائج. بشكل عام ، تظهر النتائج التجريبية أن هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) والاستثمار الأجنبي المباشر. يمكن أن تكون هذه العلاقة الإيجابية نتيجة لاستثمار أموال كافية للاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد السودان والذي كان قادراً على إحداث تأثير كافٍ لجعله إيجابياً أو يعزز النمو. يُعتقد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينقل التكنولوجيا، ويعزز التعلم بالممارسة ، ويدرب العمالة ، ويؤدي بشكل عام إلى انتشار المهارات البشرية والتكنولوجيا، ويزيد الصادرات مما يقلل عجز ميزان المدفوعات ويحسن سعر الصرف، وبالتالي يزيد الانتاج المحلي الاجمالي مما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

المصادر والمراجع :

- (1) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التقرير السنوي، (2006).
- (2) توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.
- (3) جمعة حجازي، مفاهيم التنمية.
- (4) جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي (الطبعة الأولى)، المملكة الأردنية الهاشمية: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014م.
- (5) قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2000م.
- (6) ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- (7) مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي.
- (8) المراجع الإنجليزية:
- (9) Chandana Chakraborty and Peter Nunnenkamp, Economic reforms, foreign direct investment and its economic effects in India, econpapers, No 1272.
- (10) DFID, Economic growth: the impact on poverty reduction, inequality, human development and jobs.
- (11) Elena Podrecca & Carmeci, Impact of (FDI) on economic growth in Oman, Global Journal of Economics and Business
- (12) Ilkhom SHARIPOV, CONTEMPORARY ECONOMIC GROWTH MODELS AND THEORIES: A LITERATURE REVIEW.
- (13) "Investment - "investment" in Business English", Cambridge Dictionary, Retrieved 72017-6-.
- (14) JIM CHAPPELOW (16(2019-4- "Economic Growth", www.investopedia.com2019-12-14 .
- (15) J.H. Dunning , " The Determinants of international production", Oxford economic papers Vok251973 .
- (16) Leo, FDI in India, https://www.business-standard.com/about/what-is-fdi
- (17) Measuring Economic Growth", www.bankofcanada.ca.
- (18) Rafael Alvarado, Foreign direct investment and economic growth in Latin America, https://www.researchgate.net/publication/320028255_Foreign_direct_investment_and_economic_growth_in_Latin_America
- (19) The business school for the world. The Four I's of economic growth.
- (20) Wang, J.Y. and Blomstrom. M. (1992) Foreign Investment and Technology Transfer, Modern Economy, Vol.8 No.1, January 232017 .

المصادر والمراجع:

- (1) قطب مصطفى سانو، الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2000م، ص 15-16.
- (2) **“Investment”, Business Dictionary, Retrieved 7-6-2017. Edited.**<https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/investment>
- (3) “Investment - “investment” in Business English”, Cambridge Dictionary, Retrieved 7-6-2017.
- (4) جميل خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي (الطبعة الأولى)، المملكة الأردنية الهاشمية: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014م، ص 308-309.
- (5) الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الكتاب السنوي (2006)، ص156
- (6) J.H. Dunning, “ The Determinants of international production”, Oxford economic papers Vol25, 1973, P298.
- (7) JIM CHAPPELOW (16-4-2019), “Economic Growth”, www.investopedia.com, Retrieved 14-12-2019.
- (8) JIM CHAPPELOW (16-4-2019), “Economic Growth”, www.investopedia.com, Retrieved 14-12-2019.()
- (9) DFID, Economic growth: the impact on poverty reduction, inequality, human development and jobs, Page 3.
- (10) مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com.
- (11) ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، ورقة علمية من جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص:50.⁰
- (12) ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: 05
- (13) توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص 2.()
- (14) Sources of Economic Growth / Development”www.kokminglee.125mb.com, Retrieved 242019-12-. Edited.
- (15) JIM CHAPPELOW (16-4-2019), “Economic Growth”, www.investopedia.com, 14-122019-.
- (16) DFID, Economic growth: the impact on poverty reduction, inequality, human development and jobs, Page 5.

- (17) Measuring Economic Growth”, www.bankofcanada.ca.
- (18) Ilkhom SHARIPOV, CONTEMPORARY ECONOMIC GROWTH MODELS AND THEORIES: A LITERATURE REVIEW, Page 760
- (19) DFID, Economic growth: the impact on poverty reduction, inequality, human development and jobs, Page 7 .
- (20) The business school for the world, The Four I's of economic growth, Page 11.
- (21) Wang, J.Y. and Blomstrom, M. (1992) Foreign Investment and Technology Transfer, Modern Economy, Vol.8 No.1, January 23, 2017
- (22) Elena Podrecca&Carmeci, Impact of (FDI) on economic growth in Oman, Global Journal of Economics and Business (23), Vol. 6, No. 3, 2019, pp. 551- 563
- (24) Leo, FDI in India, <https://www.business-standard.com/about/what-is-fdi>
- (25) ChandanaChakraborty and Peter Nunnenkamp, Economic reforms, foreign direct investment and its economic effects in India, econpapers, No 1272.
- (26) Rafael Alvarado, Foreign direct investment and economic growth in Latin America, https://www.researchgate.net/publication/320028255_Foreign_direct_investment_and_economic_growth_in_Latin_America